

مسارات التجارب التكاملية الاقتصادية

الإقليمية في مواجهة العولمة

Tendencies of regional economic integration experiences in front of globalization

بومدين عربي

جامعة حسبية بن بوعلـي- الشلف، (الجزائر)، a.boumediene@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2023/06/16

تاريخ قبول النشر: 2023/05/20

تاريخ الاستلام: 2022/04/11

ملخص:

تعالج الورقة البحثية مسألة غاية في الأهمية في الاقتصاد السياسي الدولي، حيث تحاول الورقة تبيان مسارات وتجارب التكامل الاقتصادي الدولية بين اتجاهين أساسيين في الاقتصاد الدولي هما العولمة والإقليمية. تطرقت الورقة إلى التداخل الحاصل بين المفهومين نظريا، وواقعيا من خلال تفاعل الوحدات والمنظمات الدولية، استشهدا بالواقع الدولي في توضيح علاقة العولمة بالإقليمية. توصلت الدراسة إلى أنّ العصر الذي نعيشه هو عصر التكتلات الاقتصادية، وأنّ النزوع نحو إقامة التكتلات الإقليمية الاقتصادية ميزة النظام العالمي المعاصر، وأنّ العولمة حقيقة ثابتة، تبدأ من عولمة الاقتصاد إلى عولمة القيم والمعتقدات والثقافة على حد سواء. كما أنّ مستقبل الاقتصاد السياسي الدولي يتجه نحو القومية مثلما هو الحال بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ حيث تصبح المحلية حلا وسطا بين الإقليمية والعولمة، في مقابل ذلك، التوجه نحو عولمة بديلة في صورة الإقليمية المفتوحة أو العابرة للقارات كردة فعل عن الأزمة.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي؛ العولمة؛ الإقليمية؛ منظمة التجارة العالمية؛ البريكس.

Abstract:

The research paper treats a very important issue in the international political economy. It attempts to identify the paths and experiences of international economic integration between two main trends in the international economy, globalization and regionalism. The paper dealt with the interference between the two concepts, theoretically and realistically, through the interaction of units and international organizations, by citing the international reality in clarifying the relationship of globalization with regionalism. The study found that the era, in which we live, is the era of economic blocs, and the tendency towards establishing regional economic blocs is an advantage of the contemporary global system, and that globalization is a constant fact, starting from the globalization of the economy to the globalization of values, beliefs and culture alike. Moreover, the future of the international political economy is heading towards nationalism, as the case of Britain's exit from the European Union, where localism becomes a compromise between regionalism and globalization, in return, the trend toward alternative globalization in the form of open regionalism or intercontinental as a reaction to Americanization.

Keywords: Economic Integration; Globalization; Regionalism; World Trade Organization; BRICS.

1. مقدمة:

من السمات الأكثر بروزا التي تطبع العلاقات الاقتصادية في عالم العولمة الشاملة هو ذلك التوجه الكثيف والمتنامي نحو إقامة التكتلات الاقتصادية والانخراط في مسارات تكامل إقليمية وتحت إقليمية (أي جهوية)، وبالنتيجة فقد تضاءلت أهمية الاقتصاديات القومية التي تنشط منفردة لصالح الأقاليم الاقتصادية المتنافسة للحصول على أعلى المكاسب من عائدات التجارة الدولية.

يعتبر الاتحاد الأوروبي، ورابطة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، أهم ثلاثة تكتلات اقتصادية حول العالم اليوم، وتشمل أنظمة التكامل الاقتصادي بكل صورها اليوم حوالي 75 % من دول العالم، وحوالي 80 % من سكان العالم، وتسيطر على 85 % من حجم التجارة الدولية؛ ومن هنا ندرك مدى الآثار التي تخلفها تلك التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي وتوجهاته القائمة على الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والتنافس حول استقطاب الاستثمارات الدولية.

يتجاذب الاقتصاد العالمي الحالي نمطان من التفاعلات هما الإقليمية والعولمة؛ ففي حين تهدف الإقليمية¹ إلى بناء مسارات تكاملية اقتصادية إقليمية بين مجموعة من الدول المتجانسة التي تتقاسم خصائص مشتركة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، نجد أن قوى العولمة تستهدف إقامة علاقات اقتصادية متعددة الأطراف على المستوى العالمي؛ بإزالة كافة القيود والحواجز التي طالما فرضتها الدول القومية استنادا إلى مبدأ قدسية سيادتها الوطنية². بناء على ذلك تعالج الورقة الإشكالية التالية: كيف يمكن تصور مستقبل المسارات التكاملية الاقتصادية الإقليمية في ظل نظام عالمي يتجه نحو العولمة الشاملة؟

2. العولمة والتكامل الاقتصادي

1.2 العولمة Globalization:

قبل الخوض في تفصيل مفهوم العولمة حري بنا القول أن الملاحظة الأولى في هذا السياق هو أن الاقترابات المختلفة من هذا الموضوع الهام سادتها أنواع شتى من التحيزات الفكرية؛ إذ نجد في الواقع تيارين يسيطر عليهما الانحياز المسبق:

- التيار الأول يتحيز للعولمة ويعتبرها قدرا حتميا وضرورة تاريخية في التقدم البشري، ويناشد بقبولها كما هي بدون تحفظ.
 - التيار الثاني على عكس الأول يرفضها بإطلاق؛ على أساس أنها في حقيقتها ما هي سوى صورة من صور إعادة إنتاج لنظام الهيمنة الرأسمالي القديم (الامبريالية)، حيث تركز أساسا على فكرة الاستغلال وتحقيق أعلى معدلات الربح على حساب الفقراء وشعوب دول العالم الثالث.
- إلى جانب ذلك نجد:

- تيارا ثالثا من الكتابات الوصفية التي تكتفي بوصفها أنها ظاهرة؛ سواء في جانبها الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي بدون إصدار أحكام قيمة عليها.
- كما نجد تيارا رابعا يعد من أبرز التيارات ضمن الخريطة المعرفية للعولمة؛ وهو التيار الذي يمارس النقد الموضوعي للظاهرة، متمسكا في ذلك بالأدوات النظرية والمنهجية المتطورة لعلم الاجتماع المعاصر، وهدفه هو تبيان سلبيات وإيجابيات العولمة وبكل أمانة علمية.
- كما يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين في هذا الإطار:

الاتجاه الأول (المتعولمون): إذ يرى أنصار هذا الاتجاه أنه ستظهر "مراكز سلطة" بديلة، وخصوصا في عالم الشركات المتعددة الجنسيات، والتي ستتنافس غالبا بنجاح مع الدول في تحديد اتجاهات الاقتصاد السياسي الكوني.

الاتجاه الثاني (الدولتيون): إذ يرى أنصار هذا الاتجاه أنّ الدول ستظل هي الأطراف الرئيسة الفاعلة في الأنظمة السياسية والاقتصادية.

عند تعريف العولمة في هذه الورقة سوف لن نخوض في التعاريف الكثيرة؛ وعليه لا يمكن أن نقدم للعولمة مفهوما واحدا، بل إنّ ظاهرة العولمة تحتاج إلى صياغة نموذج متعدد الأبعاد حتى تتمكن من الاقتراب من جوهرها اقترابا حقيقيا، وهذه الأبعاد تمثل جل التعاريف السائدة لدى الباحثين المختصين في دراسات العولمة، كما يمكن أن نعرف العولمة من الزاوية التي ننظر إليها؛ إذ هي أساسا من بين التعاريف غير المتفق حولها، شأن جلّ المفاهيم في العلوم الاجتماعية؛ نظرا للتداخل الإيديولوجي والعلمي في إطلاق المصطلح.

نشير في هذا السياق، إلى البعد الذي يركز على دراسة تعريفات العولمة التي يشيع استخدامها لدى الباحثين الأكاديميين في أربع فئات:

- العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية.
- العولمة باعتبارها تحليلات لظواهر اقتصادية.
- العولمة باعتبارها انتصارا للقيم الأمريكية.
- العولمة باعتبارها ثورة اجتماعية وتكنولوجية في سياق الثورة التقنية الهائلة.

في هذا السياق، فإنّ العولمة تنصرف في كثير من الأحيان للتعبير بصراحة عن الأمركة، إذ تهدف قيمها إلى محاولة تنميط العالم سياسيا، واقتصاديا، وثقافيا من أجل الوصول إلى جعل الثقافات والقيم العالمية المختلفة تنصهر في قالب القيم الغربية بهدف تعزيز الهيمنة، ومن ثمّ فإنّ العولمة نظام إيديولوجي وحضاري متكامل، هدفه إلغاء الآخر من خلال مظاهر سياسية، واقتصادية، وثقافية، وتكنولوجية.

2.2 مظاهر وآليات العولمة :

تتسم العولمة بمجموعة من المظاهر تتعدد ما بين مظاهر سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، حضارية، أمنية، إعلامية وغيرها، بيد أنه سيتم التركيز على العولمة الاقتصادية كأحد أبرز التجليات للعولمة، وعليه فإنّ مظاهر العولمة الاقتصادية تتمثل في³:

1 **قضايا التنمية:** بحيث انتقلت من تنمية تعتمد على الذات إلى تنمية مرتبطة بشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات، فضلا عن تركيز التنمية على الجانب الاقتصادي وإهمال الجوانب الأخرى للتنمية، إلى جانب اعتماد اقتصاد السوق ليكون المنطلق للتنمية في جميع دول العالم الثالث.

2 **تزايد حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات:** شهد حجم التجارة العالمية تطورا ملحوظا، فقد تضاعفت صادرات السلع للفترة من 1948م-1997م بنسبة 6% سنويا، والإنتاج العالمي 07 %، أما في السلع الصناعية فقد تضاعف 17 مرة، بينما في السنوات القليلة الماضية فقد أكد باسكال لامي Lamy Pascal ، مدير عام منظمة التجارة العالمية السابق، أن حجم التجارة العالمية سنة 2013م بلغ نحو 22 تريليون دولار، وهو يعتبر أقل من السنوات السابقة، مشيرا إلى أنّ حجم التجارة في العالم انخفض بنحو 5% في 2012م، وفيما توقع زيادة الانخفاض إلى 4% في العام 2013م⁴.

3 **تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر:** وهي السمة البارزة في النظام الاقتصادي العالمي، بحيث زادت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بشكل مطرد، وهو ما أدى بالدول إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي عن طريق توفير بيئة ومناخ الاستثمار من خلال التشريعات القانونية ونظام الامتيازات والتسهيلات، وهو الأمر الذي يحمل في طياته أيضا بذور الرأسمالية المتوحشة.

4 **اندماج الأسواق العالمية والاندماج المالي:** تنامي عمليات اندماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال في الآونة الأخيرة يعد من أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية، حيث يتحقق اندماج أسواق السلع بانخفاض التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية، وتطورت عملية الاندماج من خلال منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الغات GATT، التي تناولت خفض التعريفات الجمركية للسلع الصناعية والزراعية وتنامي تجارة الخدمات والملكية الفردية، بينما اختص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باندماج الأسواق المالية، كما تزايدت المعاملات المالية العابرة للحدود، وفرضت العولمة المالية نفسها بواسطة اندماج أسواق الأوراق المالية والتأمين وفعاليات المصارف العابرة للحدود والواسطة العالمية للدفع، وتحرير تجارة الخدمات المصرفية وانتشار العمليات المصرفية الالكترونية وحرية انتقال الأموال.

5 الثورة التكنولوجية في مجال الإعلام والاتصال: إذ تعد من إفرازات العولمة، وذلك بالتطور التكنولوجي

الهائل في مجالات الإعلام والاتصال، عن طريقة الشبكة العالمية للإنترنت التي حولت العالم إلى قرية صغيرة؛ بفعل اختصارها للمسافات وسماحها بتواصل الشعوب وميوعة الحدود وسيادة الدول واندثار فكرة الخصوصية، ولكن بصفة كبيرة في المجال الاقتصادي والتجارة الإلكترونية على وجه التحديد.

6 سياسة التحرير الاقتصادي: ساهم تحرير التجارة دوليا بعد مفاوضات الغات ومنظمة التجارة العالمية

في تحرير التجارة دوليا للإسراع في إجراء عملية العولمة الاقتصادية؛ فتحير التجارة أدى إلى انفتاح الأسواق والسلع والخدمات وسهل اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، وقد قللت هذه السياسة نفوذ الحكومات والدول في الاقتصاد لصالح كيانات أخرى من غير الدول.

7 انعكاس العولمة على الدول النامية: أثرت العولمة، وخاصة في جانبها الاقتصادي بشكل كبير على

الدول النامية نتيجة افتقارها لأدوات مواجهة موجات العولمة، فضلا على أن أدوات العولمة كمنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسيات التي ساهمت بشكل كبير في تخلف هذه الدول، وهو ما حدا ببعض الباحثين للحديث عن "عولمة التخلف". كما أن نظرية التبعية تعطينا تفسيراً واضحاً في هذا الصدد⁵ في تقسيم العالم تقسيماً غير عادل في صورة المركز والمحيط (المهامش).

تظهر آليات العولمة وأدواتها في صورة المنظمات الاقتصادية العالمية وأدوارها المتزايدة والمؤثرة في النظام الدولي، والنظام الاقتصادي العالمي على غرار صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، فضلا عن الشركات المتعددة الجنسيات التي بات رأس مالها يفوق أحيانا ميزانيات بعض الدول على غرار شركة جنرال موتورز General Motors Company، أو الشركات النفطية العملاقة، إضافة إلى ذلك؛ التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، والنظام النقدي العالمي واتفاقيات التجارة الدولية، وهي إضافة إلى آليات شتى تعد من بين الأدوات الرئيسة في ذبوع العولمة، وتكريس منطق العولمة الاقتصادية، والذي في اعتقادنا لن تخرج على فكرة الامبريالية المتوحشة والاستعمار الاقتصادي الجديد؛ ذلك أنّ الهيمنة لن تزول بل تتجدد عبر استراتيجيات وأدوات مختلفة.

3.2 علاقة العولمة بالتكامل الاقتصادي:

يرى "كينيث آرو" Kenneth Arrow من خلال تحليله الجيو- اقتصادي بأن العولمة ستؤدي إلى الدولة الآمنة، حيث أن الاتصالات الكثيرة من شأنها تقليص الفوارق بين الشعوب والسماح بفهم الآخرين فهما أفضل. وفي غياب شيء آخر، تخلق الروابط الاقتصادية المتزايدة علاقات ذات نفع متبادل يمكن أن تتضرر في حالة الحرب، كما يضيف بأننا لسنا في حاجة لقبول تفسير اقتصادي للتاريخ كي نصدق أن مصالح السوق ورأس المال يمكن أن تعتبر على الأقل عائقا أمام الحرب⁶.

انطلاقاً من ذلك فإن ثمة علاقة كبيرة بين العولمة ومسألة التكامل الاقتصادي، ذلك أنّ هدف العولمة هو الوصول إلى مرحلة متقدمة من التعاون والتبادل بين الدول بغية تحسين ظروف المعيشة لشعوب الدول، بيد أن هذه الحقيقة تستوجب فتح النقاش حولها، فهل حقيقة العولمة هدفها تحقيق التكامل والتعاون الاقتصادي؟ أم أنّها غطاء لسياسات الهيمنة الاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي الذي رُسم لخدمة أهداف الدول الكبرى عبر آلية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية؟

في المقابل، تُشكل السيادة مكوناً أساسياً في تعريف الدولة عند أصحاب المقترب الدولاني، باعتبارها نقطة الانطلاق في تفسير العمليات والتفاعلات السياسية. كما تمثل القوة متغيراً مركزياً في المنهجية الأنطولوجية لهذا المقترب، فالدولة سواء نظرنا إليها كإطار أو كفاعل، أي كحالة أو سلوك، نجد أنّها في النهاية نزوع نحو سياسات القوة بدافع القوة. لأجل ذلك يمكن أن نفهم زعم ميشال جوزيف سميث Michael Joseph Smith بأن ماكس فيبر Max Weber هو المرجعية النظرية لهذا البناء منذ نهاية القرن (19) التاسع عشر، في إشاراته الأولى إلى احتكام السياسة للعلاقات القوة في حدود الدولة كوحدة سياسية كبرى، وعلى مستوى البيئة الداخلية ينطلق هذا الاتجاه من تعريفه للدولة باعتبارها المحتكر الشرعي للوحدة للقوة والعنف داخل حدود معينة وبصلاحيات قانونية عليا⁷، وهذه الحدود هي الإقليم وتلك الصلاحيات يُعبر عنها بالسيادة. لقد أسهمت التغيرات العميقة التي مست منظومة العلاقات الدولية منذ نهاية مرحلة الحرب الباردة في ترسيخ أسس جديدة لم تعد معها الدولة الوحدة السياسية والقانونية الوحيدة، حيث ظهرت إلى جوارها كيانات عديدة بصورة مباشرة، أهمها المنظمات الدولية الحكومية التي مست سيادة الدولة⁸.

فمع ظهور العولمة بدأت أركان الدولة الوطنية كفاعل في العلاقات الدولية تهتز وتضطرب نظراً للتحويلات العميقة التي صاحبت هذه الظاهرة (العولمة)، وفي مختلف الميادين الاقتصادية، السياسية، والإعلامية وغيرها، ولعلّ أولى صور التشكيك في واقع الدولة القومية ومستقبلها قد نجمت عن الاختلال الوظيفي بين العلاقات الداخلية والتفاعلات الخارجية، وهو ما عبر عنه عالم الاجتماع دانيال بال Danial Bell في: "الدولة أصغر من التعاطي مع المشاكل الكبرى، وأكبر من التفاعل مع المشاكل الصغرى"⁹.

انطلاقاً من ذلك، بات التكامل الاقتصادي بين الدول ضرورة ملحة تفرضها التحويلات الهيكلية على المستوى الداخلي والخارجي، وقد عملت العولمة على زيادة تشابك مصالح الدول وقضت على قدسية السيادة التي تأسست عليها الدولة الوطنية في إطار معاهدة واستفاليا عام 1648م. يمكن القول أنّ أحد نتائج العولمة هو زيادة التكامل الاقتصادي بين الدول من جهة، وأيضاً دفع بالدول إلى الدخول في تكاملات اقتصادية بغية مواجهة العولمة من جهة أخرى، وهو ما سيتم بيانه في المحور الثالث من الورقة.

3. الإقليمية والتكامل الاقتصادي

1.3 الإقليمية Regionalism :

عندما تنبأ إرنست هاس Ernst Haas منذ ما يزيد عن ثلاثين عاما بمستقبل التكامل الإقليمي الأوروبي واعتباره حقيقة ماثلة، لم يكن يدرك حجم الجدل العلمي الذي سينبثق حول موضوع الإقليمية في العقود التي تلت ظهور فكرته تلك. ونجد أن هذا الجدل متأصلا أكاديميا في أطروحات الوظيفية الجديدة، ونظرا للأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع فقد تصدر الأجندة البحثية للمهتمين بالدراسات الإقليمية، وكذا الباحثين في الحقول المعرفية ذات الصلة كالأمن والدفاع. الحال أنّ الإقليمية في أبسط صورها تتضمن خلق روابط تعاونية على المستوى الإقليمي بين وحدات سياسية متميزة كوسيلة لتعزيز رفاهها الاقتصادي والاجتماعي¹⁰.

إنّ تعريف الإقليمية حسب سياقها الفكري يأخذ أبعاداً مختلفة، فقد تعددت استخدامات المصطلح في كل مجالات العلم والمعرفة، وهي من الصعوبات التي تعترض مهمة تحديد دلالة واضحة ودقيقة للمصطلح، فالإقليمية تتقاطع مع بعض التخصصات الأخرى مثل علم السياسة، علم الاقتصاد، الإستراتيجيات العسكرية، العلاقات الدولية، والجغرافيا، فنقول: إقليمية سياسية، إقليمية اقتصادية، إقليمية عسكرية، إقليمية جغرافية...

تم تداول مصطلح الإقليمية على نطاق واسع في مؤتمر سان فرانسيسكو، أين ظهر جدل كبير بين المؤتمرين حول تحديد مدلول دقيق للمصطلح، فالاعتراف بأن منطقة ما، هي منطقة إقليمية يعني الاعتراف بمصالح معينة، وفي ظل الحرب الباردة كان الأمر خاضعا لنظام مناطق النفوذ. وهنا تجدر الإشارة أنه لا يجب النظر إلى مفهوم الإقليمية باعتباره مفهوما مستجدا أو مستحدثا، حيث ظهرت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة¹¹، غير أن الاهتمام الحقيقي بظاهرة الإقليمية بدأ في الستينيات وتبلور في الثمانينيات من القرن الماضي تزامنا مع التجارب التكاملية الإقليمية الرائدة كالتجربة الأوروبية وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء منطقة تجارة حرة مع كل من كندا والمكسيك تحت راية النافتا NAFTA .

الإقليمية Regionalism مشتقة من الإقليم Region وهو مشتق من الكلمة اللاتينية Regio

والتي تشير إلى منطقة إدارية أو منطقة جغرافية واسعة تتميز بنفس الخصائص، وأصلها الحقيقي هو Regere وتعني حكم¹². هناك عدة محاولات لتعريف الإقليمية لاسيما المحاولة المصرية التي قدمت للأمم المتحدة: "اتفاقات إقليمية ذات طبيعة دائمة تضم في منطقة جغرافية بعض الدول التي تجمعها المصالح المشتركة، الثقافة المشتركة، اللغة المشتركة، التاريخ والدين المشترك، ويعتبرون أنفسهم شركاء في مسؤولية الحفاظ على السلم وتسوية النزاعات التي يمكن أن تنشأ بينهم"، إلا أن القوى العظمى استخدمت امتياز النقض ورفضت هذا التعريف ولم يتم تبنيه في النهاية.

بصفة عامة، تشير مختلف الأدبيات التي تناولت الإقليمية إلى أن هذه الأخيرة لا تحمل دلالة جغرافية

فقط، وإنما تتضمن أيضا دلالة سياسية، وهناك أربعة أبعاد تم التطرق إليها بدرجات متفاوتة هي¹³:

- البعد الأول: الجغرافيا Geography.
 - البعد الثاني: انتظام وكثافة التفاعلات Regularity and intensity of interaction.
 - البعد الثالث: التصورات الإقليمية المشتركة Shared Regional Perceptions.
 - البعد الرابع: الوكالة Agency.
- فيما يخص البعد الأول أو الجغرافيا، يكاد يجمع أغلب الدارسين لاسيما بالمر Palmer وبيتر ميلر Peter Muller أن المنطقة الإقليمية تفترض توفر مستوى معيناً من القرب الجغرافي Geographical Proximity، فالجغرافيا تعتبر الركيزة الأساسية في تعريف المنطقة الإقليمية¹⁴. وهناك بعض الدارسين الذين يركزون على البعد الثاني في تعريف الإقليمية، متمثلاً في السياق التأسيسي ودرجة التماسك الداخلي للمنطقة الإقليمية، مثلاً تشكيل الروابط الاجتماعية الإقليمية (اللغة والثقافة والعرق والوعي بالتاريخ المشترك)، والروابط السياسية (المؤسسات السياسية، الأيديولوجية وشكل نظام الحكم)، أو الروابط الاقتصادية (الترتيبات التجارية التفضيلية)¹⁵.
- ويدعم البعد الثالث في تعريف الإقليمية الذي يركز على التصورات الإقليمية المشتركة رواد البنية الاجتماعية، الذين يعتبرون أن الإقليمية ظاهرة مكونة اجتماعياً، وبالنسبة لهم فإنّ الاهتمام لا يجب أن يكون على الجغرافيا أو الاعتماد المتبادل المادي، وإنما لا بد أن ينصب على الجوانب المعنوية في التوجه الإقليمي أساساً، وذلك من خلال التركيز على عمليات التنشئة الاجتماعية.
- البعد الرابع أو الأخير هو البعد الأكثر جدلاً، فالمقتربات التقليدية للدراسات الإقليمية تؤكد على مركزية دور الدولة State- Centric Approaches في تشكيل الأنظمة الفرعية الإقليمية، فمثلاً يعرف جوزيف ناي Joseph Nye المنطقة الإقليمية بأنها: "عدد محدود من الدول المترابطة مع بعضها البعض بعلاقة جغرافية، وبدرجة من الاعتماد المتبادل"¹⁶.
- وفي نفس هذا الاتجاه، يذهب كل من كارل دويتش Karl Deutsch وبيتر كازانشتاين Peter Katzenstein إلى القول بأن الإقليمية هي: "مجموعة من الدول المترابطة فيما بينها بدرجة يمكن ملاحظتها وقياسها (أي درجة قوية) من الاعتماد المتبادل عبر أبعاد متعددة"¹⁷.
- وحسب تافاريس Tavares فإنّ المنطقة الإقليمية هي: "بناء معرفي ينتشر عبر حدود الدولة (أي خارج حدود الدولة) بدرجة من الخصوصية بشكل مهيكل اجتماعياً بنظام من الفاعلين مدفوعين بمبادئ مختلفة وأحياناً متناقضة"¹⁸. (تضم الهياكل الاجتماعية العادات والتقاليد وكافة أشكال النشاط الاقتصادي والثقافي...). ونجد أن هناك جدلاً في نظريات العلاقات الدولية بين الواقعية والواقعية الجديدة في تحديد مفهوم المنطقة الإقليمية، أي مدى اعتبار الإقليم مستوى من مستويات تحليل العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي رفضته الواقعية، أما الواقعية

الجديدة فتعترف أن هناك مستوى ما بين الدولة والنظام الدولي، فالمنطقة الإقليمية محددة بتدفق التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والاتصالات، ودرجة من التنسيق السياسي التي تميز مجموعة من الدول عن غيرها. تركز نخبة ما بعد الحداثة والبنائية الاجتماعية على أهمية البنى والهياكل والمؤسسات ودور الدولة، وفضلوا عدم الخوض في المصطلح؛ وبخاصة عندما يتعلق الأمر بمصالح الدولة (مثل تعريف الإرهاب). وقد حاول بعض الدارسين الابتعاد قليلا عن هذا الجدل من خلال الجمع بين مختلف الأبعاد السابقة في تعريفهم للإقليمية، وفي مقدمتهم نجد بروس رست Bruce Russett الذي يعرف المنطقة الإقليمية باستخدام التجانس الاجتماعي والثقافي، المواقف السياسية أو السلوكيات الخارجية، المؤسسات السياسية، الاعتماد المتبادل الاقتصادي والقرب الجغرافي كمكونات أساسية¹⁹. (ويقصد بالسلوكيات السياسية وجود طابع تنظيمي معين للمنطقة؛ كأن تنتظم في إطار حلف عسكري أو سياسي أو تكون مرتبطة برابطة سياسية).

يحدد طومسون Thompson أربع سمات أساسية في أي نظام فرعي إقليمي استنادا إلى دراسة قام بها 22 باحثا كما يلي²⁰:

- 1- انتظام وكثافة التفاعلات والاتصالات البينية.
- 2- القرب الجغرافي وهو عنصر طبيعي وليس له علاقة بالسياسة.
- 3- الاعتراف الداخلي والخارجي بالمنطقة الإقليمية كمنطقة متميزة (أي ذات خصوصية).
- 4- وجود الوكالة Agency، والمقصود بالوكالة وجود مؤسسات مركزية أيا كان طابعها سواء عسكري أو سياسي أو اقتصادي، أو أي شكل تعاوني آخر لحل المشاكل الإقليمية والكوارث الطبيعية حسب خصوصية كل منطقة في العالم، وغياب ظاهرة الوكالة أي التنظيم المركزي يبين أن المنطقة لا تتعدى مجرد كونها منطقة جغرافية فقط، ولا ترتقي إلى مستوى المنطقة الإقليمية.

2.3 عوامل ظهور الإقليمية:

إن أي تكتل اقتصادي إقليمي يجد أسسه الأولى في تجانس الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين مجموعة من الدول التي تشغل حيزا جغرافيا متقاربا، ومع أن الحديث عن الإقليمية بدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن الكثير من المحللين الاقتصاديين يذهبون إلى القول أن نهاية الحرب الباردة وانتهاء الأيديولوجيا والصراع (شرق-غرب) شجع العديد من الدول على مزيد من الارتباط بالنظام العالمي؛ وهو ما انعكس في ذلك الاتجاه الكثيف والمتصاعد نحو الانخراط في مسارات تكاملية اقتصادية إقليمية، فبتحول الاهتمام من الجوانب العسكرية والاستراتيجية إلى القضايا الاقتصادية أدركت الدول أهمية الانخراط في مسارات تكامل إقليمية على مستقبل قوتها وأمنها، وعليه، فإنّ رغبة الدول في مزيد من الارتباط بالاقتصاد العالمي تنطوي على مصالح استراتيجية؛ لأنها تكسبها القدرة التنافسية التي لا يمكن الحصول عليها بإمكانياتها المنفردة، كما أن هذا

الارتباط يمكن الدول من الحصول على العناصر الانتاجية الأساسية لاسيما تدفق رؤوس الأموال والعمالة عالية الكفاءة، والولوج إلى الأسواق العالمية.

إنّ تعقد وتشابك المشاكل الداخلية التي تعاني منها الدولة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة واتخاذها طابعا عابرا للحدود، أثبت عجزها عن مواجهتها بإمكانياتها الذاتية أو من خلال اعتماد إجراءات أحادية الجانب، وهو ما دفعها نحو تعميق صيغ التعاون الإقليمية من أجل مواجهة هذه التحديات وإيجاد الحلول المناسبة لها في إطار إقليمي موسع.

وأخيرا، يمكننا اعتبار هذا التوجه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية كأحد المخرجات الأساسية لعولمة الاقتصاد الدولي.

3.3 علاقة الإقليمية بالتكامل الاقتصادي:

لقد تميز الربع الأخير من القرن العشرين الميلادي بتحويلات هيكلية عميقة على مستوى النظام الدولي، بحيث شوهد تزايد وتيرة انشاء تكتلات إقليمية في كل قارات العالم، فبعد ميزة التحالفات العسكرية لتعظيم القوة العسكرية وإضعاف الخصوم؛ تحول الهدف إلى التكامل الاقتصادي الذي أصبح ضرورة ملحة في ظل نظام علمي انتقل فيه مفهوم القوة من القوة التقليدية في إطارها العسكري، إلى إطارها الاقتصادي، وهو ما يمكن أن ندلل عليه بالانتقال من المنطق الجيو- عسكري إلى الجيو- اقتصادي. فضلا عن أنّ التحويلات الهيكلية على المستوى الاستراتيجي بعد نهاية الحرب الباردة حملت معها تغيرات في تزايد التهديدات والمخاطر، والتي لم يعد بمقدور الدول مواجهتها منفردة، زيادة على النمو الديموغرافي السريع في مختلف أنحاء العالم الذي فرض على الدول أيضا الاستفادة من "المزايا النسبية" للدول الأخرى؛ وعليه يمكن القول بأنّ التكتلات الإقليمية كانت نتيجة لعوامل داخلية وخارجية²¹:

العامل الداخلي: يتمثل في تزايد وتعقد وتشابك وظائف الدولة الوطنية تجاه مواطنيها.

العامل الخارجي: يتمثل في أنه آلية في يد الدول بغية مواجهة المشكلات الاقتصادية المعاصرة.

تعود الازهاصات الأولى لهذا التحول في جانبيها الأكاديمي النظري إلى الأدب الاقتصادي المتعلق بنظريات التكامل في الفكر الحديث، الذي شهد جملة من التطورات في شقه النظري بداية من خمسينيات إلى غاية تسعينيات القرن العشرين، وهي الفترة التي رافقت تجربة التكامل الأوروبي انطلاقا من منطقة التجارة الحرة وصولا إلى الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الصدد يمكن القول أنّ الأعمال النظرية بخصوص التكامل الاقتصادي الإقليمي كانت نتيجة لجيلين من الاقتصاديين المهتمين بالفكر التكاملي الإقليمي نوميئ إليهم في²²:

الجيل الأول: ويضم هذا الجيل بجانب كتابات وينر Viner وبالابلاسا Balasa أعمال وكتابات العديد

من الاقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكامل الاقتصادي الإقليمي من أمثال J.E.Mead, Melvin, Lipsey, Bhagwati, Gehrels، ولقد انصب اهتمام هؤلاء الاقتصاديين على إبراز الآثار الأساسية

لقيام الاتحادات الجمركية على اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، فتكوين الاتحادات الجمركية يؤدي طبقاً لآراء و تحليلات هؤلاء الاقتصاديين إلى زيادة أو تراجع الرفاهية الاقتصادية على مستويات كل من الإنتاج والاستهلاك في اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية أو اقتصاديات الدول غير أعضاء في المنطقة، وقد استقر الرأي في الأدب الاقتصادي الدولي على إطلاق تعبير النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية Economic The Basic Theory of Integration للدلالة على أعمال وكتابات الاقتصاديين الدوليين المتمين لهذا الجيل .

الجيل الثاني: ويتكون الجيل الثاني من الاقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكامل الاقتصادي الإقليمي من أمثال كوبر جونسون Cooper Jhonson ، حيث كانت نقطة البدء في كتابات الجيل الثاني الانتقادات الشديدة الموجهة لأعمال الجيل الأول لإهمالهم الاهتمام بالبحث عن الدوافع من وراء تكوين الاتحاد الجمركي والسعي لتطبيق الإجراءات المرتبطة بالعمل التكاملي، وينتقل مفكرو هذا الجيل إلى خطوة تالية وهي البرهنة على وجهة نظرهم بالقول أن النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية كانت عاجزة عن تقديم إجابة مرضية ومقنعة للسؤال التالي: لماذا تقبل الدولة بتخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية عن تجارتها مع الدول الأعضاء، وتستغني في الوقت نفسه عن الاستيراد من مصادر أكثر كفاءة من الدول غير أعضاء في الاتحاد؟

بناء على ذلك، يؤكد الإطار النظري الذي تبناه أنصار الجيل الثاني من الاقتصاديين الدوليين على أن السبب الجوهري لإقامة الاتحاد الجمركي والتكامل الإقليمي بشكل عام يكمن في الرغبة القوية للدول الأعضاء في استخدام سياسة التعريف الجمركية على النطاق الإقليمي لتحقيق أهداف معينة تعجز هذه الدول عن تحقيقها على المستوى القطري. إنَّ الدافع الحقيقي حسب هذا الجيل هو دافع إقليمي حمائي²³، وهو ما يبرر الاتجاه المتزايد نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وهو الاتجاه الذي يتنامى مع معطيات وواقع النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي ألفت عليه الرأسمالية في أبشع صورها مظاهره وانعكاساته²⁴.

4. الإقليمية والعولمة: تكامل أم تناقض؟

لا شك أن ثمة تضارباً وجدلاً كبيراً بخصوص علاقة الإقليمية بالعولمة²⁵، وعليه سيحاول هذا المحور إبراز العلاقة الموجودة بين الإقليمية الجديدة كظاهرة، مع العولمة التي تمثل الإطار العام للنظام الدولي المعاصر. ففي الوقت الذي يرى فيه بعض الباحثين والمحللين مثل Hettne ، Beeson ، Dent أنَّ الإقليمية الجديدة هي مرحلة أولية وسابقة لبناء العولمة، يرى البعض الآخر مثل جيلسون Gilson بأنَّ الإقليمية في الحقيقة تقسّم النظام الدولي إلى قطع منفصلة وإلى كتل متنافسة، وبالتالي ما هي إلا حجر عثرة في طريق العولمة وليس مرحلة من مراحل بنائها²⁶، وعليه يمكن توضيح هذا الجدل في الآتي:

1.4 الإقليمية كآلية مُكملة للعولمة:

يرى أصحاب الرأي الأول بأنه لا يوجد تناقض بين العولمة والإقليمية مؤكداً نظرتهم هذه على نظرة الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارية (GATT) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) للإقليمية على أنّها مرحلة سابقة للعولمة. فالعلاقة بينهم متداخلة وتحدث في وقت واحد كما أنّها تتفاعل إيجابياً مع بعضها البعض، ومن أهم صور هذه العلاقة هو كيف يمكن للدول أن تجمع بين التجارة الحرة على المستوى الإقليمي من جهة، والاندماج في السوق العالمية وقبولها الانخراط في مختلف الاتفاقيات، والمعاهدات الجديدة، والمتعددة الأطراف في نفس الوقت مع اندماجها وتفاعلها الإقليمي²⁷.

وعلى صعيد آخر يمكن أن يكون التعاون الإقليمي الخطوة التحضيرية الجيدة لاقتصاد دولي مفتوح. فعلى سبيل المثال، وفي ختام جولة أوروغواي سنة 1993م²⁸، كان لاندماج "الاتحاد الأوروبي" السبب الرئيس في قبول بعض الدول الأعضاء فيه لاتفاقية (GATT) سعياً منها لمواكبة وتيرة التعاون والاندماج الحاصل في أوروبا. وفي نفس السياق، يرى سيمرس لاري Summers Larry أنّ التوجّه الإقليمي هو أفضل وسيلة للاندماج في الاقتصاد العالمي، ويرجع ذلك إلى أنّ قدرة الدول على التعامل مع محيطها الخارجي الأول من خلال التعاون مع دول الجوار، قد يكون حافزاً لها من أجل الانطلاق في مشاريع أكبر والدخول في اتفاقيات أكثر اتساعاً سواء من حيث العضوية أو من حيث الممارسة. وبالتالي هذا الانفتاح الذي يكون في المستوى الأول والثاني يعبر بصفة صريحة على التوجه نحو العولمة²⁹.

يعتبر التكامل الإقليمي في ذات السياق بطريقة ما "عولمة مصغرة"، والذي - في بعض الحالات - يمكن الاستفادة منه نحو العولمة. وهذا هو الحال على سبيل المثال عندما يسمح لبعض الاقتصاديات الوطنية على الاندماج في السوق العالمية. آسيا على سبيل المثال؛ فإنه يسمح للدول النامية لكسب النفوذ على المستوى الدولي كالمفاوضات الاقتصادية الدولية، وحتى السياسية. وكذلك فإنّ العولمة تساعد على بناء التكامل الإقليمي بدفع الدول للعمل معاً والتعاون بشكل وثيق على المستوى الإقليمي للحصول على النفوذ والقوة، بحيث تكون أكثر قدرة على المنافسة في العالم³⁰.

2.4 الإقليمية كردة فعل عن العولمة:

يؤكد أصحاب الرأي الثاني على فكرة أن الاتفاقيات والترتيبات الإقليمية وشبه الإقليمية ما هي إلاّ ردة فعل على العولمة، حيث يذهب بهجواتي Bhagwati إلى القول بأنّ الإقليمية من شأنها تهديد النظام التجاري المتعدد الأطراف التي تدفع إليه العولمة من خلال حمايتها للاقتصاد المحلي من جهة، ومن جهة أخرى حصرها وتضييقها ل مجال التعاون ليشمل دولاً بعينها في نطاق جغرافي معين، وهو الأمر الذي يتناقض وسياقات العولمة أيضاً³¹. من خلال هذا الرأي يمكن القول أن الإقليمية تؤثر في العولمة في³²:

1. إن الاتفاقيات الإقليمية من شأنها التقليل من حجم التجارة العالمية وحصرها في المجال الجهوي، وذلك من خلال منحها الأفضلية للتعاملات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وتشجيع التجارة البينية.
2. تعمل الإقليمية على جعل الدول المنظمة إليها تفقد الثقة في النظام المتعدد الأطراف الذي يدفع إلى العولمة، وهو ما من شأنه أن يعطل تطور وتسارع العلاقات الاقتصادية العالمية بسبب التركيز على التعاون الإقليمي.

3. تحمل الإقليمية مجموعة من الانعكاسات الجيوسياسية والاستراتيجية كالدخول في صراعات ما بين الدول أو المنظمات والتكتلات الإقليمية بغية التنافس وتحقيق أكبر المنافع (القوة، المصلحة)³³.

تماشياً مع هذا الطرح، وعلى سبيل المثال في ستينيات القرن (20م) العشرين في أمريكا اللاتينية "مع خلفية نظرية التبعية"، أين اعتمد التكامل الإقليمي في هذه المنطقة كأداة للتقليل من الاعتماد الخارجي — خاصة من الجارة الولايات المتحدة الأمريكية في الشمال —؛ ففي هذه الحالة ابتكر التكامل الإقليمي كاستراتيجية للتصدي والتغلب على السوق العالمية. وعليه فإنّ التكامل الإقليمي في هذه الحالة يُعتبر شكلاً من أشكال المقاومة للعولمة³⁴.

كما يمكن أن ينظر لها كمضاد للتجاوزات — خاصة في الأزمات — فبذلك يكون التكامل الإقليمي كحصن في وجه اللّابئين الذي تحمله العولمة في طياتها، لذلك لقيت استحسان وترحيب العديد من الدول؛ فمثلاً في شرق آسيا أعطى إضفاء الطابع المؤسسيّ على التكامل الإقليمي مناعة تجاه العولمة، حيث عرف نمو عقب الأزمة المالية في 1997م/ 1998م³⁵. كما يلعب البعد الإقليمي أيضاً دوراً مهماً في لعبة النفوذ والسلطة على المستوى الدولي؛ فنجد دول الاتحاد الأوروبي منفردة على الوزن لمواجهة الشركات العملاقة أو أكبر الاقتصاديات العلمية كالولايات المتحدة الأمريكية والصين في الوقت الراهن³⁶. فلمستوى الإقليمي يقدم ضماناً، وشرعية ومصدقية للدولة للعمل في الساحة الدولية³⁷. بيد أن هناك من يرى أن التكتلات الإقليمية سواء شمال-جنوب أو جنوب-جنوب في ظل ترتيبات "الغات سابقاً" و"منظمة التجارة العالمية" حالياً، أدّت بالاقتصاد العالمي إلى عولته وليس العكس، حيث السائد أن هذه التكتلات جاءت لمواجهة عولمة الاقتصاد³⁸.

5. الخاتمة:

ثمّة حقيقة في عالم اليوم، هو أنّ العصر الذي نعيشه هو عصر التكتلات الاقتصادية، وأنّ النزوع نحو إقامة التكتلات الإقليمية الاقتصادية ميزة النظام العالمي المعاصر، وأنّ العولمة حقيقة ثابتة، تبدأ من عولمة الاقتصاد إلى عولمة القيم والمعتقدات والثقافة على حد سواء. عالم اليوم هو عالم القوة، ومن يمتلك القوة يمتلك القدرة والتأثير، في بيئة وظرف دولي يمثل فيه امتلاك وحيارة القوة الاقتصادية أهم هدف تسعى الدول لتحقيقه. وعليه يمكن القول في جدلية التكامل الاقتصادي الدولي بين الإقليمية والعولمة هو أنّ المسارات التكاملية الإقليمية الاقتصادية تتجه نحو العولمة الشاملة؛ وصورة ذلك منظمة التجارة العالمية، فحتى روسيا انضمت لها في سنة 2011م، في المقابل فإنّ

هيكله الاقتصاد العالمي الذي بسطته أدوات العولمة بات يأخذ حالة التراجع؛ نتيجة لصعود قوى اقتصادية اقليمية كالصين، روسيا، اليابان، الهند، البرازيل، وما يؤكد ذلك هو تأسيس "مجموعة البريكس" BRICS المتكونة من الدول الأكثر والأسرع نموا اقتصاديا في العالم (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا) في 2009م، وهو ما يمثل في اعتقادنا نظاما مغايرا للنظام الاقتصادي الحالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا وأن هذه الدول قد أسست ما يعرف "بنك التنمية لمجموعة بريكس" سنة 2014م، ما سيمثل بديلا عن صندوق النقد الدولي مستقبلا، الذي يعد أحد الأدوات التنفيذية للعولمة، ولعلّ جائحة كورونا (2019م) والحرب الروسية-الأوكرانية (2022م) من شأنهما تأكيد اعتقادين راسخين في مستقبل الاقتصاد السياسي الدولي هو التوجه نحو القومية؛ كما هو الحال بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أو التوجه نحو عولمة بديلة في صورة الإقليمية المفتوحة أو العابرة للحدود Cross-Regionalism كما هو الحال مع مجموعة البريكس أو منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC) التي تتوزع دولها على خمس قارات كاملة.

6. الهوامش:

¹ تجدر الإشارة أنّ الإقليمية تشير إلى الموجة التي ظهرت في الستينيات، أما الإقليمية الجديدة تشير إلى الموجة التي ظهرت منذ الثمانينيات من القرن العشرين.

² التكامل الإقليمي والعولمة من المفاهيم التي تعرف رواجاً وصدى في الوقت الراهن؛ فإذا كان التكامل الإقليمي يهدف إلى تجاوز حدود الدولة والانصهار ضمن المنطقة الإقليمية، فمن جهة أخرى فإنّ العولمة تهدف لتجاوز حدود الدولة والحدود الإقليمية والانصهار في الدائرة الأشمل والأوسع، ألا وهي الدائرة الدولية العالمية.

³ أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، "العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86 (2011م): ص. 67-72.

⁴ المنتدى العربي الإقليمي التشاوري لمنظمة التجارة العالمية، المؤتمر الصحفي لمدير منظمة التجارة العالمية، عمان: تقرير محمد مصطفى حافظ، في الأهرام الرقمي (13.02.2013م)، تم تصفح الموقع في: 12 فيفري 2022م.

<http://gate.ahram.org.eg/News/308533.aspx>

⁵ في: جيمس دورتي، وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحفيظ. ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985م).

⁶ جاك فونتال، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيو اقتصاد، ترجمة: محمود براهم، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006م)، ص. 09.

⁷ Michael Joseph Smith, Realist Thought from Weber to Kissinger, (baton rouge, louisiana state university press, 1986), p12-18.

⁸ Otto and J. Rosenau, Global Changes and Theoretical Challenges: Approaches to World Politics for the 1990's, (New York, lexington Books, 1989), pp. 236-245.

⁹ مازن غرابية، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية"، مداخلة مقدمة في: المنتدى الدولي حول: الدولة الوطنية والتحويلات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004م، ص. 7.

¹⁰ Rodrigo Tavares, " The State of the Art of Regionalism: The Past, Present and Future of a Discipline", UNU-CRIS e-Working Papers, W-2004/10, p 3, Available on the web site: http://www.cris.unu.edu/fileadmin/workingpapers/WProdrigo_tavares.pdf. accessed March 25, 2022.

¹¹ محمد لحسن علاوي، " الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، (جامعة قاصدي مرباح- ورقلة)، العدد 07 (2009-2010): ص. 108.

¹² Rodrigo Tavares, Op.cit, p 4.

¹³ Ibid, p 4.

¹⁴ Ibid, p 4.

¹⁵ Ibid, p 4.

¹⁶ Ibid, p 5.

¹⁷ Ibid, p 5.

¹⁸ Ibid, p p 5- 6.

¹⁹ Ibid, p 5.

²⁰ Ibid, p 5.

²¹ جميلة الجوزي، " التكامل الاقتصادي العربي: واقع وآفاق"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، (جامعة حسنية بن بوعلي- الشلف)، العدد 05 (جانفي 2008م): ص. 25.

²² محمد لحسن علاوي، الإقليمية الجديدة، مرجع سابق، ص ص 107-108.

²³ حول الجمائية راجع: روبرت غيلبن، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 51- 55.

²⁴ محمد لحسن علاوي، الإقليمية الجديدة، مرجع سابق، ص 108.

²⁵ العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد يصعب تحديد تعريفها شاملا ودقيقا لها. فحسب Sachwald "العولمة هي عملية تكامل بين مختلف الاقتصاديات، ليس فقط بزيادة المعدل التجاري، وإنما بزيادة التدفقات المالية، ومعدل الاستثمارات، وتداخل أعمق من الاقتصاديات الوطنية، والمزيد من المنافسة المباشرة بين الشركات". ومن هنا يدخل المفهومين (الإقليمية، العولمة) في دائرة الصراع؛ إذ يقر الأول بالحدود، والآخر يلغيها تماما.

²⁶ رمزي بن دبكة، " الإقليمية الجديدة وعلاقتها بالعولمة"، موقع سياسة، (2011.10.12م)، تم تصفح الموقع في: 12 مارس 2022م. <http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3104.html>

²⁷ Cooper, Andrew F., Hughes, Christopher W., & De Lombaerde Philippe, Regionalization and global governance: The taming of globalization, (New York: Routledge, 2008), p03.

²⁸ تعد جولة الأورغواي 1986م-1993م من الجولات الأخيرة وأطولها مدة في إطار اتفاقية الغات، وقد انتهت في سنة 1993م بمراكش، وقد تم في هذه الجولة التعرض إلى قطاعات لم تكن محل اهتمام الغات سابقا وخاصة المفاوضات حول المنتجات الزراعية وقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة وقطاع الخدمات وأخيرا موضوع الملكية الفكرية، وهذه الجولة هي الإطار الأساسي لنشوء المنظمة العالمية للتجارة.

²⁹ رمزي بن دبكة، الإقليمية الجديدة وعلاقتها بالعولمة، مرجع سابق.

³⁰ Stephani Ah Tchou, " Intégration régionale et gouvernance mondiale, un nouveau regard Etats des Lieux, Enjeux et Perspectives". FNGM: Forum pour une nouvelle gouvernance mondiale. 2010/2011. p 52.

³¹ رمزي بن دبكة، الإقليمية الجديدة وعلاقتها بالعولمة، مرجع سابق.

³² المرجع السابق.

³³ بيد أن هذه الفرضية قد لا تعبر عن الواقع؛ ومثال ذلك كيف عمل التكامل الاقتصادي الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية على جعل الحرب مستحيلة بين فرنسا وألمانيا مرة أخرى، كما أنهت السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية الخصومة التاريخية بين البرازيل والأرجنتين، فضلاً عن منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، وكيف عملت على تعزيز العلاقات بين دول كانت في صراع تاريخي كالصين واليابان. وعليه فإن الإقليمية تدفع إلى التكامل والتعاون وتحقيق السلام أكثر مما تدفع إلى الصراع والحرب، مع الأخذ بعين الاعتبار أن العلاقات الدولية هي علاقات صراع وتعاون.

³⁴ Stephani Ah Tchou, Op.Cit.p52.

³⁵ هي الأزمة المالية التي أصابت بلدان جنوب شرق آسيا في سنة 1997م.

³⁶ يعد الاتحاد الأوروبي من أبرز وأهم الأقطاب الاقتصادية على المستوى العالمي في الوقت الحالي.

³⁷ Stephani Ah Tchou, Op.Cit.p52.

³⁸ المصطفى ولد سيدي محمد، "تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي"، موقع الجزيرة. نت، (2004.10.03م)، تم تصفح الموقع في: 22 مارس 2022م.

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/8e3d194f-ed92-4161-8b35-3d1ed8a133f3>

7. قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

1. الجوزي جميلة، "التكامل الاقتصادي العربي: واقع وآفاق"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، (جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف)، العدد 05 (جانفي 2008): 25.
2. دورتي جيمس، بالاستغراف وروبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحي. ط 1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985).
3. عبد العزيز أحمد، جاسم زكريا، "العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86 (2011): 67 - 72.
4. علاوي محمد لحسن، "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، (جامعة قاصدي مرباح - ورقلة)، العدد 07 (2009-2010): 108.
5. غرابية مازن، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية"، مداخلة مقدمة في: الملتقى الدولي حول: الدولة الوطنية والتحولت الدولية الراهنة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، (2004): 7.
6. غيلبين روبرت، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
7. فونتال جاك، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيو إقتصاد، ترجمة: محمود براهيم، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006).

2- باللغة الأجنبية:

1. Ah Tchou Stephani, " Intégration régionale et gouvernance mondiale, un nouveau regard Etats des Lieux, Enjeux et Perspectives". FNGM :Forum pour une nouvelle gouvernance mondiale.(2010/2011) :52.
2. Cooper, Andrew F., Hughes, Christopher W., & De Lombaerde Philippe, Regionalization and global governance: The taming of globalization,(New York: Routledge, 2008) .
3. Joseph Smith Michael, Realist Thought from Weber to Kissinger, (baton rouge, louisiana state university press,1986).
4. Otto and J.Rosenau, Global Changes and Theoretical Challenges:Approaches to World Politics for the 1990's, (New York, lexington Books,1989).
5. Tavares Rodrigo, " The State of the Art of Regionalism: The Past, Present and Future of a Discipline", UNU-CRIS e-Working Papers, W-2004/10, p 3, Available on the web site:
http://www.cris.unu.edu/fileadmin/workingpapers/WProdrigo_tavares.pdf.
accessed accessed March 25, 2022.